

المشاركة الشعبية والتنمية الريفية	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية تصدرها كلية الآداب - جامعة المنيا
أ.د/ عبد الهادي الجوهري أ.د/ محمود عودة	المجلد الثالث عشر أغسطس ١٩٩٤
أ.د/ وفاء عبد الله أ.د/ صلاح منسي	ص. ١ - ١٨

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء كان ذلك فى الدول النامية أو فى الدول المتقدمة. ولقد أخذت لفظة المشاركة الشعبية People's Participation فى الانتشار بكثرة بين المخططين ورجال الادارة خلال العقد الماضى وذلك على المستويين القومى والعالمى .

والمشاركة هدف ووسيلة، أنها هدف لان الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتنوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

والموضوع أهميته الأكاديمية وكذا القومية وتزداد الأهمية القومية اذا ما عرفنا الظروف الموضوعية اجتماعية وسياسية واقتصادية - التى يمر بها المجتمع المصرى ومن بينها أن المجتمع يعمل على تحديد إطار مجتمعى يزيد من إمكانية الحراك الاجتماعى أفقيا ورأسيا ويوفر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى « ان السياج الأمين للديمقراطية هو حق كل مواطن فى التعبير عن رأيه بموضوعية وفى حدود القانون »وذلك على حد قول الرئيس محمد حسنى مبارك كما أن «المسئولية تنتهى إذا لم تتوفر للمواطن - أيا كان موقعه السياسى والاجتماعى - حرية الحركة والمقدرة على المشاركة فى الحكم بالرأى والفكر والعمل<sup>(١)</sup> كما يضيف سيادته فى مناسبة أخرى «ان العمل الوطنى ليس حكرا على فئة معينة بذاتها تحترف الحركة السياسية

وتستأثر بالنفوذ والسلطة وتختلس لنفسها الامتيازات والمغانم على حساب الشعب بل انه فريضة على كل مصرى ومصرية ومسئولية جماعية مشتركة تتحملها بحكم الانتماء الى هذا البلد الامين»<sup>(٢)</sup>

كما أن المجتمع يعمل فى هذه الفترة على التخطيط لقطع مسافة التخلف التى شاركت عوامل عديدة فى خلقها ليلحق بركب التقدم وذلك لايتأتى إلا من خلال التنمية الشاملة المتكاملة والمتواصلة ولا يمكن أن يتم الا من خلال المشاركة الشعبية الواعية والواسعة النطاق.

## I

وتتمحور هذه الورقة حول المشاركة الشعبية وما يمكن أن تؤديه من وظائف وأنوار فى التنمية الريفية فى مصر. أى أن الهدف الأساسى يتمثل فى معالجة تلك المشاركة بوصفها آلية هامة من آليات التنمية الريفية، إنها وسيلة إذن وايسست غاية فى حد ذاتها إذ تظل التنمية الريفية هى الهدف والغاية النهائية لاي جهود، حكومية أو شعبية.

وبهذه الصفة التى تميز طبيعة هذه الورقة ومحتواها فإن ثمة منهجا للعرض والتحليل نراه ملائما للإقتراب من هذا الموضوع ومعالجته . فطالما أن الهدف الرئيسى هو التنمية الريفية ، وأن المشاركة الشعبية تعالج هنا بوصفها آلية هامة لهذه التنمية فلا بد من البدء بمعالجة مختصرة لقضية التنمية الريفية فى مصر، ومعوقاتا حتى يمكن أن تصنع نور المشاركة ومايكتنفه من قضايا ومشكلات فى إطاره الصحيح.

فى البدء إذن مفهوم التنمية الريفية، مشكلاتها وأفاقها، ثم المشاركة الشعبية ، المفهوم والأهمية ، والنور والوظيفة والمعوقات، وأخيرا نظرة الى المستقبل فى محاولة لتعيين أبعاد استراتيجيه يمكن من خلالها تجاوز العقبات والعوائق، واستثارة الجهود الشعبية ودافعية المشاركة.

## ٣

يمكننا أن نميز بين رؤيتين أو تصورين أساسيين، إنطلق من أحدهما غالبا ، مفهوم التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصورة خاصة ، أولهما ذلك التصور الشمولى الذى يفهم التنمية بوصفها عملية شاملة ، تستهدف تغير المجتمع بكافة قطاعاته الريفية والحضرية، وكافة فئاته وشرائحه وطبقاته، من خلال استراتيجية شاملة للتخطيط القومى المركزى غالبا، على الأقل عند مستوى رسم الخطط ووضعها، حيث تلعب الدولة فى هذا المجال دوراً أساسيا ، من خلال التعرف على الموارد القومية ، والإحتياجات القومية ، وتحديد أهداف التنمية . وقد إرتبط هذا التصور بمفهوم مركزى للتخطيط والتنمية ينطلق غالبا من إطار إيديولوجى يبرر سلطة الدولة أو المجتمع وسيطرتها على الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

وجدير بالذكر أن هذا القصور هو الذى ساد معظم دول العالم الثالث بعد حقبة الاستعمار وإبان حقبة التحرر الوطنى التى سيطرت فيها أفكار متصلة بجوى وأهمية الطرق « اللارأسمالية» للتنمية التى وصلت إلى أوجها فى عقد السبعينيات الذى عرف بعقد التنمية . ولقد مثلت حقبة الخمسينات والستينات فى مصر هذا التصور العام للتنمية أصدق تمثيل ، إذ فهمتها وصفها تطويرا للقوى المنتجة من ناحية والعلاقات الإجتماعية، وبخاصة علاقات التملك والتوزيع من ناحية أخرى . ورغم الخلافات الإيديولوجية فى مجال تقييم فى مصر فئمة إجماع على إنجازاتها، وبصفه خاصة فى تحسين ظروف وأوضاع العلاقات الإنتاجية فى الريف المصرى، وتبنى خطط إقتصادية إجتماعية طموحة، ربما أخفق بعضها فى تحقيق أهدافه أو بعضها، لكن التحسن فى مواجهة الإحتياجات الأساسية للناس ، العمل، والتعليم والمسكن والصحة وغير ذلك ، لايمكن إنكاره ، رغم الكثير من الإخفاقات أيضا، التى تتجلى فى استمرار الكثير من المشكلات الريفية التى تتمثل فى استمرار تخلف القوى المنتجة القروية ، ومشكلات

الخدمات وعدم كفايتها ومشكلاتها ، واستمرار إرتفاع نسبة الأمية فى المجتمع بصفة .  
عامة وفى الريف المصرى بصفة خاصة .

أما التصور الثانى للتنمية الريفية، فإن يستند الى مفهوم «تنمية المجتمع المحلى»  
بالمعنى الضيق الذى تعتمدة غالبا المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية الريفية . لقد  
كان هذا المفهوم هو السائد فى مصر قبل الناصرية ، وكان يستند، غالبا إلى إطار  
إيديولوجى يركز على الدور الأعظم للمشروع الخاص، والمبادرات الفردية، وقوى  
السوق، والمشاركة الشعبية ، أو بمعنى أدق ، مشاركة الناس فى حل مشكلاتهم،  
واستثارة وعيهم بهذه المشكلات، والجهود الذاتية وغير ذلك، ويفترض نورا محدودا  
للدولة يناسب دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة فى الحقبة الليبرالية  
وفى إطار الايديولوجيا الليبرالية التى تركز الطرق الرأسمالية للنمو.

لقد شهدت نهاية السبعينيات إخفاق كثير من المشروعات التنموية الطموحة ،  
التي قادتها وتبنتها دولة التحرر الوطنى « الطرق اللارأسمالية فى النمو فى مختلف  
انحاء العالم الثالث، ووصل هذا الاخفاق الى ذروته فى أواخر الثمانينيات بسقوط  
المنظومة الاشتراكية وفلسفاتها، والتحول إلى «نظام عالمى جديد » تسيطر عليه السوق  
الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة. وينعكس ذلك كله على الأصدقاء الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية فى صور عولمة Globalization الاقتصاد وعولمة الثقافة،  
وعولمة القيم باستخدام آليات متعددة مثل المؤسسات المالية الدولية وتوصياتها بإعادة  
الهيكلية الاقتصادية، والخصخصة، وإنسحاب الدولة أو على الأقل تحديد دورها عند  
حده الأدنى فى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق،  
ورفع الدعم، وتحرير السياسات الاقتصادية وبخاصة فى المجال الزراعي، وتقليص دور  
الدولة فى مجال السياسة الاجتماعية بصفة عامة، والاتفاقيات الاقتصادية الدولية  
«كإتفاقية الجات» وغير ذلك من الآليات الاقتصادية . يواكب ذلك آليات ثقافية تؤدي إلى

«عولة» القيم والعادات الاجتماعية كثورة الإتصال والمعلومات والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وغير ذلك.

لقد جرت وتجري مياه كثيرة فى نهر التطورات العالمية منذ نهاية السبعينيات ، تبحث من جديد هذا المفهوم الليبرالى للتنمية بوصفها تنمية محلية، تلعب فيها المشاركة الشعبية والجهود الذاتية الدور الأساسى دون إرتباط بخطة قومية شاملة تعين الموارد وتنميتها وتوجيهها لإشباع الإحتياجات المتنامية ، وتستهدف تحسن ظروف الحياة وترغيبها فى المجتمع بصفة عامة وبكافة فئاته وقطاعاته.

ورغم الإختلاف البين بين هذين التصورين لمفهوم التنمية بصفة عامة، والذي ينطوى على إختلافات إيديولوجيه كبرى، فإن ثمة أبعادا لأى مفهوم للتنمية، وبصفة خاصة فى العالم الثالث، لايمكن الإختلاف حولها، منها أن هدف التنمية ينبغى أن يكون الإنسان، حياته وطموحاته وإحتياجاته الأساسية، سواء تحقق هذا الهدف بجهود حكومية أو شعبية أو مشتركة، أى أن التنمية ينبغى أن تتجاوز الإختلافات الايديولوجية لتصبح «ايدىولوجيا فى حد ذاتها .. وبصفة خاصة فى العالم الثالث، الذى ماتزال قطاعات أساسية فيه ، ومنها القطاع الريفى بون الحدود الدنيا من إشباع الإحتياجات البشرية الأساسية ، وأن هدف التنمية ينبغى أن يفهم بوصفه «هجومًا إنتقائيا على أكثر أشكال الفقر سوءاً» (٣) «الخفض المتصاعد والإلغاء الفعلى لسوء التغذية والمرض والامية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة» (٤).

إن هذا التصور للتنمية بوصفها تحسينا لنوعية الحياة، إنتاجا وتوزيعا، وتعظيمها لمواجهة الإحتياجات الأساسية للناس وإشباعها عند الحدود المقبولة إنسانيا هو الذى يقودنا فى هذا التحليل.

### ٣

لقد إرتبط مفهوم «المشاركة الشعبية» بالايدىولوجيا الليبرالية ، والمشروع الليبرالى، أكثر من إرتباطه بالمشروع الشمولى للتنمية الذى إتجه فى معرض إتجاهه

إلى السيطرة على الحياة الإقتصادية والإجتماعية برمتها إلى مايمكن تسميته « بتأميم المشاركة الشعبية بكافة معانيها الواسعة والمحدودة أيضا. ومن ثم فإنه ليس من المستغرب أن تثير الحقبة الليبرالية الراهنة إهتماما واسعا بالمشاركة بكافة أصعدتها.

ثمة تعريفات عديدة لمفهوم المشاركة الشعبية تتفاوت فيما بينها اتساعا وضيقا، عمومية وخصوصية فمن التعريفات التي توسع من نطاق المشاركة أنها «العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والإجتماعية في مجتمعه والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الإهداف العامة لذلك المجتمع وإقتراح أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها» وثمة تعريفات تعالج المشاركة السياسية بوصفها جزءاً من المشاركة الشعبية ، ومن ثم فهي تنطوي على مشاركة الناس في إختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن نماذج المشاركة المباشرة، تقلد منصب سياسي، أو عضوية الحزب أو الترشيح والتصويت ومناقشة الشئون العامة، أما المشاركة غير المباشرة فتتمثل في المعرفة والوقوف على القضايا العامة والعضوية في الهيئات التطوعية وبعض أشكال العمل في إطار الجماعات الأولية.

ووفقا لهذا التعريف الموسع لمفهوم المشاركة بأصعدتها الإجتماعية والسياسية ثمة مبادئ أساسية تستند إليها عملية المشاركة منها، ضرورة توافر البعدين الأفقى والرأسى بحيث تحقق المشاركة تفاعلا خلافا بين مختلف المستويات الإجتماعية والهيئات والتنظيمات، وأن تتسم المشاركة بالشمول وتجاوز إحتكار صفوات محدودة أو ضيقة لصياغات القرارات ووضع الخطط ، وان تعكس الخطط والقرارات بصفة عامة إحتياجات الناس عامة ومصالح الشرائح الفقيرة والمحرومة خاصة وأن تنطوي المشاركة على آليات الضبط والرقابة وآليات لإستمرار التواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات.

ويركز التعريف المحدود للمشاركة الشعبية على الجهود التي يقوم بها المواطنون في مجال التعاون مع الإدارة والتأثير فيها والتفاعل معها في وضع الخطط وإتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق إحتياجاتهم وتطلعاتهم ، وتحقق الصالح العام في الوقت ذاته . وهي بهذا المعنى تعد أسلوبا إجتماعيا يتحقق من خلاله مزايا عديدة للفرد والمجتمع في شكل من أشكال التنمية والتخطيط من أجلها. ومن هذا المنطلق تصبح المشاركة بمثابة تطبيق عملي لمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والإختيار دون ضغط أو إجبار لإسهام الناس أنفسهم في جهود تسعى إلى تحسين مستوى حياتهم بالإعتماد على قدراتهم وإمكاناتهم . ويمقتضى فاعلية المشاركة الشعبية يتعاون المواطنون جميعا ويديرون شئونهم بمنطق فاعلية الوضع الذي يطورونه بأنفسهم حيث تكون السياسة العامة الوحيدة التي يقبلها الجميع هي تلك التي يشترك الجميع بالتساوي في مزاياها ، وفي تحمل أعبائها.

وسواء انطلق تعريف المشاركة من إطار واسع يشمل المشاركة السياسية وغيرها، أو محدود يركز على الجوانب الاجتماعية ومواجهة المشكلات فإن مفهوم المشاركة بصفة عامة ينطوى على عنصر اساسى من الديمقراطية قيما وممارسة وحقا إنسانيا خالصا .

ورغم إعترافنا بأن المشاركة بالمعنى الواسع التي تشترط سلفا الديمقراطية على كافة الأصعدة وبخاصة الصعيد السياسى ، هي شرط لآى شكل محدود من أشكال المشاركة الشعبية « فى مجال التنمية الريفية مثلا » وهو موضع إهتمامنا فى هذه الورقة فإننا فى معالجتنا الراهنة سوف نركز على المعنى المحدود لمفهوم المشاركة الشعبية فى مجال التنمية الريفية مع تسليمنا بأن نجاح المشاركة الشعبية فى أى مجال محدد من مجالات الحياة الإجتماعية مرهون يتوافر مناخ ديمقراطى ومشاركة واسعة وبخاصة على الصعيد السياسى .

وفى هذا الإطار يمكننا أن نجمل أهمية المشاركة الشعبية فى مجالات التنمية بعامة والتنمية الريفية بخاصة فى العناصر التالية :

١ - إستثمار الجهود والإمكانات الأهلية ، المالية والبشرية والمتوافرة فى المجتمع مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء الملغاه على كاهل الدولة.

٢ - خلق وإكتشاف القيادات المحلية المؤثرة والفعالة فى مختلف نواحي العمل الإجتماعى.

٣ - تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية، والتي تتوقف على الجهود الشعبية ومدى إستجابتها لمطالب التنمية.

٤ - توثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات الاجتماعية التي تخدم مصالحهم وتوسيع نطاق الخدمات وتدعيمها.

٥ - تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتجاوز قيم السلبية والإنعزالية فى المجتمع.

٦ - توثيق العلاقات والروابط الإنسانية بين الأفراد والأسر والجماعات، وصيانة التوازن الإجتماعى.

وبالنظر الى الوظائف والأنوار البالغة الأهمية التي يمكن إن تؤديها المشاركة الشعبية، وبخاصة فى مجال التنمية فإن ثمة إجماعا بين مختلف النظم السياسية على مبدأ تأصيل وترسيخ عمليات المشاركة الشعبية وبخاصة فى الشؤون المحلية، يعكس ذلك تجارب العديد من الدول بغض النظر عن تباين نظمها السياسية والإجتماعية.

وثمة محاولات متعددة لتصنيف أشكال المشاركة الشعبية وصورها، منها مثلا مايميز بين الأشكال المنظمة، التي ينص عليها الدستور ويقررها كحق كامل للمواطنين، وينظم اشكال المشاركة الشعبية وصورها، وينظم إستعمال هذا الحق، إذ لايكفى فى



هذا الصدر أن تكون المشاركة مبدأً دستورياً، بل يتعين أن ينظم الدستور والقانون ممارسة هذه المشاركة من ناحية والأشكال الحرة التي تقرها الدساتير دون أن تنظمها وذلك من خلال إعطاء كل وحدة محلية حرية تنظيم هذه المشاركة وفقاً لظروفها ودرجة تطورها وأوضاعها وظروفها الخاصة. من ناحية أخرى.

ومن هذه المحاولات التصنيفية أيضاً ما يميز بين «المشاركة النظامية» وهي مشاركة المواطنين في الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة، وهي نوع من المشاركة يمكن قياسه عن طريق العضوية والأنشطة كالمساهمة بالمال أو الجهد أو غير ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يسمى «بالمشاركة الإجتماعية غير النظامية» أو ما يمكن أن يدخل في إطار التكافل الاجتماعي وهي مشاركة غير منظمة بعضوية أو محددة ببرنامج معين بل هي مرهونة بالعلاقات الإجتماعية المتبادلة بين أعضاء المجتمع.

ويغض النظر عن إختلاف التصنيفات فإن ثمة أبعاد أساسية تميز المشاركة الإجتماعية بصفة عامة وهي الدافعية الإجتماعية، والإرادية، والطوعية، والفاعلية، والوعي بالآخرين والإنتماء الإجتماعي.

## Σ

ويعد أن فرغنا من تحديد مفهوم المشاركة الشعبية بصفة عامة، وتعيين إشكالاتها وصورها، نأتى إلى مصنفه محورية في هذه الورقة وتعنى بها المشاركة الشعبية في التنمية في إطار الإدارة المحلية بصفة عامة، وفي السياق الريفي بصفة خاصة. وفي هذا الإطار قد ينظر إلى المشاركة الشعبية بوصفها شرطاً ضرورياً من شروط نجاح الحكم المحلي والإدارة المحلية فهي من ناحية تعد خير معين للسلطات المحلية في تنفيذ سياساتها من ناحية، ومصدراً لإحساس المواطنين بدورهم في وضع الخطط وصنع القرار، ووضع إحتياجاتهم موضوع الإعتبار والإهتمام من ناحية أخرى. وهكذا تتبلور

اهمية المشاركة الشعبية فى أنشطة الإدارة المحلية فى تعميق معانى الديمقراطية التى تتمثل فى خلق مجتمعات محلية صغيرة يديرها ويستفيد منها المواطنون أنفسهم وينعكس ذلك فى خلق مجتمع متماسك مترابط قوى لا يعرف مواطنوه مشاعر الغربة والإغتراب.

وفى هذا الإطار المحلى التنموى يمكن تصنيف أشكال المشاركة بصفة عامة وفقا لمراحل التنمية المحلية إلى مشاركة فى جميع مراحل التنمية، أو مشاركة فى مرحلة أو أكثر من مراحلها.

وعادة ما تقتصر صور المشاركة الشعبية فى جميع مراحل التنمية على الصور غير المباشرة مثل التمثيل فى السلطات المحلية التى تكون متوترة عادة بوضع السياسة العامة وخطة التنمية وتفاصيلها وإقرارها ووضع برامجها التنفيذية، ورغم أن التمثيل السياسى صورة غير مباشرة للمشاركة الشعبية إلا إنه يتيح الفرص أمام المواطنين للإشتراك فى اللجان المختلفة للتنظيمات المحلية.

وقد تحرى المشاركة غير المباشرة من خلال هيئات تنمية المجتمع التى قد تكون طوعية يحرى إشهارها فى وزارة الشؤون الإجتماعية ، وتتلقى بعض المعونات المادية والعينية ، وتخضع لرقابة الوزارة بالتالى، وقد تكون تلك الهيئات شبه حكومية تحظى بمساعدة الحكومة المالية والعينية وتخضع لإشراف مباشر من جانبها، وقد تضطلع هذه الهيئات بدور رئيس فى عملية التنمية قبل إنشاء المدارس ودور الحضانه. ومشروعات الإنعاش الإقتصادى وغير ذلك من جوانب التنمية المحلية التى تعتمد أساسا على جهود المواطنين المالية والبشرية.

والصورة الثالثة للمشاركة غير المباشرة قد تتخذ شكل تمثيل المنتفعين فى إدارة الخدمات ، حيث يقوم المنتفعون بالإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التى تقوم على إدارة وتسيير المشروعات والخدمات العامة بالمحافظة أو المستوى الإدارى

فسي المجالات المختلفة (التعليم - الثقافة - الصحة - الشؤون الإجتماعية - النقل والمواصلات - الإسكان - خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي - توزيع السلع التموينية والشعبية - التأمينات والمعاشات - المساجد) وذلك بجانب التمثيل في الإدارة.

أما المشاركة في مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية في إطار الإدارة المحلية ،  
وهي التي تتخذ غالباً طابعاً مباشراً فإنها قد تتمثل فيما يلي :

### **أولاً : صور المشاركة في مرحلة إعداد الخطة**

١ - اللقاءات الإستطلاعية، وتتم أساساً بين العاملين بإدارة التنمية وممثلي الجمعيات والهيئات القائمة في المجتمع، وهدف هذه اللقاءات هو خلق المناخ الملائم للتعاون بينهما.

٢ - الإجتماعات المحدودة ، وهدفها التمهيد للقاءات الموسعة وتهيئة المواطنين للمشاركة بالرأى ومحاولة التعرف على إحتياجات المواطنين ومشكلاتهم.

٣ - الإجتماعات الموسعة : ويدعى إليها جميع مواطني الوحدة للتعرف على الآراء المختلفة حيث يمكن وضع تفاصيل الخطة والمشروعات البديلة وتوضيحها للمواطنين ، الذين يشاركون في وضع برامج العمل على أساس أولويات المشروعات وفقاً لإقتناعهم ومن ثم إقرار الخطة وإعدادها للتنفيذ.

### **ثانياً : صور المشاركة في تنفيذ التنمية المحلية:**

وتحقق المشاركة الشعبية في مرحلة تنفيذ التنمية المحلية كافة أهداف المشاركة ومن أهم صورها، العون الذاتي من خلال إحساسهم بمحدودية نور الحكومة ومصدر مواردها. ويتطلب العون الذاتي تعبيراً في أنماط السلوك من السلبية والتواكل إلى الفاعلية والإيجابية.

والجهود الذاتية أو العون الذاتى ليس ظاهرة جديدة فى مصر وبخاصة فى مجال بناء المساجد والطرق والجسور والقنوات وغير ذلك. وذلك إضافة إلى أنشطة الهيئات والجمعيات التطوعية.

## ٥

ليس ثمة شك إذن فى أن المشاركة الشعبية هى المدخل الصحيح والملائم للتنمية الريفية فى إطار نظام الإدارة المحلية ، لكن هذه المشاركة مرهونة بسياق بنائى وثقافى يدعمها ويثيرها فالمعايشة الواقعية للمجتمع المصرى بصفة عامة والريف المصرى بصفة خاصة تكشف عن ضعف الاتجاه نحو الفاعلية والمشاركة الشعبية ، وأن التنظيمات المحلية ما تزال متعثرة فى إستثارة واقعية المواطنين نحو المشاركة، وهذه قصة أخرى تدعونا إلى ضرورة إعادة التأمل والتفكير فى طبيعة المعوقات التى تقف عقبة أمام إستثارة واقعية الناس وفعاليتهم وإيجابياتهم فى مواجهة مشكلات مجتمعهم، والمبادرة إلى الإسهام فى وضع الحلول الملائمة لها .

إن هذا التعثر الذى ما يزال يُسَمُّ جهود التنمية الريفية بصفة عامة والمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية بصفة خاصة، يمكن تفسيره على ضوء مجموعات من المعوقات يمكن تصنيفها على النحو التالى.

### ١ - مجموعة المعوقات البنائية التاريخية

#### ٢ - مجموعة المعوقات الثقافية.

ونعنى بالمعوقات البنائية تلك العوامل المتصلة بينية المجتمع القومى بصورة عامة، وبصفة خاصة العوامل السياسية، والعوامل التنظيمية والإدارية، إنها تلك العوامل التى تتحمل الدولة والمجتمع القومى مسئوليتها المباشرة بوصفها تعكس شكلا ما من علاقة الدولة بالريف من ناحية ، وعلاقة المدينة بالقرية من ناحية أخرى، وربما تنبئ مسئولية

الفلاحين أنفسهم وليدة للأبعاد الثقافية والسيكولوجية، رغم إدراكنا للعلاقة الوثيقة بين ماهو بنائى ( سياسى وتنظيمى وإدارى) وماهو سيكولوجى وثقافى ( العادات والقيم والإستجابات ونمط الشخصية ونموذج العقلية الريفية وغير ذلك إذ أن الفلاح المصرى قد طور غالبا ثقافة دفاعية، وبنية سيكولوجيه دفاعيه فى مواجهة مايراه بوصفه مخاطر سياسية وتنظيمية وإدارية ، وبصفة خاصة فى علاقته بالدولة والأجهزة الإدارية والبيروقراطية.

إن الشواهد التاريخية المتاحة، والتحليلات التى تنطلق منها تشير إلى إستمرارية تاريخية لوظائف الدولة التقليدية قبل الرأسمالية فى علاقتها بالمجتمع الفلاحى، وتعايشها مع الوظائف الحديثة التى إكتسبتها فى حقبه التطور الرأسمالى ، ما تزال هناك رواسب للوظائف القديمة، والعلاقة الدولة القديمة قبل الرأسمالية بالريف المصرى تقوم على أساس الإستيلاء على الفائض الزراعى الريفى ومنحه فى القطاعات غير الريفية (الحضرية والصناعية وغيرها) وهذه الرواسب التى تشكل علاقة غير متكافئة بين الدولة والفلاحين لاتعد فقط مصدرا لإستمرار التخلف الريفى بل مصدرا أساسيا من مصادر السلبية والعزوف عن المشاركة. كما تتجلى هذه الرواسب أيضاً فى البناء المركزى المفرط فى المركزيه للتنظيم السياسى والبيروقراطى رغم وجود نظام للإدارة المحلية ( وليس للحكم المحلى بالطبع) ومنها أيضا ظاهرة التميز الحضرى . وربما أوجت الخلفية التاريخية بصورة قاتمة ، لكن جهود حديثة للتنمية الريفية أملتها ظروف معينة، إجتماعية واقتصادية وسياسية أدركت أخيرا أن التحيز الحضرى وإهمال الريف يمكن أن يرتد الى نحر الحضر وقاطنيه من خلال الهجرة الريفية الواسعة الى المدن والعاصمة بصفة خاصة، وما يتبع ذلك من نمو الإحياء المتخلفة والعشوائية وماتفرزه من انماط من الجريمة والعنف والتطرف تهدر المجتمع بأكمله وليس النظام السياسى والطبقات الاجتماعية الحضرية فقط. ثمة جهود حديثة تنطلق من الدولة فى قطاعاتها المختلفة وأجهزتها العاملة فى هذا الحقل (وزارات الإدارة المحلية والزراعة والشئون

الإجتماعية وغيرها) والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية، لكن غياب التنسيق بين هذه الأجهزة العاملة في حقل التنمية الريفية يمكن ان يمثل عقبة أساسية أمام هذه الجهود من خلال تضارب الأنشطة وتنازع الإختصاصات وغير ذلك مما يعوق التنمية الريفية بصورة عامة، ويسد الطريق أمام المشاركة الشعبية في التنمية الريفية بصفة خاصة.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المعوقات البنائية المتمثلة في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التاريخية ورواسبها المستمرة في الوجود، ثقافة وبنية سيكولوجية ميزت تاريخيا وماتزال تميز الفلاح المصرى الى حد كبير وهى بنية ثقافية وسيكولوجية، رغم أنها تولدت عبر ظروف تاريخية ، لكى تقف كحاجز دفاعى ضد القهر والفقير، ولكى تؤدى وظيفة إيجابية للفلاح المصرى في مواجهة المخاطر السياسية والإجتماعية، والاقتصادية ، الا أن عناصر كثيرة من هذه البنية الثقافية والسيكولوجية التى تعكس ما يمكن أن يسمى بثقافة القهر والفقير، ما تزال مستمرة ربما حتى بعد إختفاء أسبابها الموضوعية التى أفرزتها . لقد إكتسبت هذه البنى الثقافية والسيكولوجية نوعا من الوجود المستقل ذاتيا، المتجاوز لظروفها الموضوعية التى أدت إليها، ومن ثم أصبحت فى ذاتها سببا وعاملا من عوامل التخلف والعزوف عن المشاركة. ومن أبرز هذه العناصر الثقافية والسيكولوجية التى تعوق المشاركة مايلى:

- ١ - الشكوك والريب فى النواصة بأجهزتها المختلفة ومشروعاتها، والسلبية بإزائها.
- ٢ - الشكوك والريب فى الآخرين
- ٣ - التحايل وبخاصة على القوانين والتنظيمات.
- ٤ - الفردية، والعداء للآخر.

٥ - غياب المبادرة وخفوت المشاركة.

٦ - العجز عن العمل الجماعي.

٧ - التخفي والإخفاء.

٨ - السلبية والأنا مالية.

وغير ذلك من الخصائص الثقافية والسيكولوجية التي تفعل فعلها في مجال تعويق مسار التنمية الريفية، وبخاصة في مفهومها الحديث الذي يساير الخصخصة وإعادة الهيكلة والإصلاح الإقتصادي والذي يستند إلى نور بارز للمشاركة الشعبية والمبادرة والجهود الذاتية وغير ذلك.

وأخيراً، وفي عجلة نأثي الى التساؤل الآخر ما العمل ؟ كيف نتجاوز حالة العزوف عن المشاركة أو ضعفها؟

**ثمة متطلبات عامة وأخرى خاصة، أما عن المتطلبات العامة فيمكن وضع بعضها على النحو التالي:**

١ - إن التحرر الإقتصادي وإعادة الهيكلة لايعنى إطلاقاً إنسحاب الدولة من أدوارها الإيجابية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الصدد لابد أن يقتنع العلاج اولا بأن الدولة تتخذ منه موقفاً جديداً، وأنها تخلت عن جميع عناصر إرثها التقليدي قبل الرأسمالي وقبل الحديث، وأنها بأجهزتها تهدف الى خدمته، وتنمية أوضاعه، وتحسين نوعية حياته، وليس إلى استغلاله. عليها أن تبرهن على دورها الصمائي، ودورها في تطوير البنية الأساسية وتطوير القوى المنتجة، وتبنى سياسة إجتماعية تقوم على أساس التوازن الإجتماعي، وضمان الحاجات الأساسية وتدعيمها ( وهي وظائف تحرص عليها أشد الحرص الدولة الرأسمالية المتقدمة).

عليها أن تبرهن على جدية دورها في مجال عدالة التوزيع، من خلال سياسة عادلة للضرائب التصاعدية ، وسياسة حازمة في تحصيلها. إن المواطن العادى أصبح غير معنى بمن يملك الثروة يقدر ما هو معنى بأن يعيش مستوى لانقا و إنسانيا من الحياة. عليها أن تؤكد دورها في مجال حماية الفلاحين من توحش قوى السوق من خلال آليات متعددة ماتزال تحافظ أغنى الدول الرأسمالية عليها (كدمع الزراعة وحماية الأسعار من تقلبات السوق ، وإثارة أنشطة تعاونية غير حكومية في مواجهة التطورات الجديدة في مرحلة الاصلاح الإقتادى)

ان هذه الأنوار المتغيرة والمفترضة للنولة فى هذه الحقبة. وفاعلية أداؤها، يمكن أن تلعب نورا حاسما فى تغير الثقافة القروية المكرسة للتخلف وللعرزوف عن المشاركة.

٢ - التعامل مع التنمية الريفية بوصفها مشروعا قوميا أساسيا تركز له كل الجهود الحكومية والأهلية ، الرسمية والشعبية، من خلال وضع إستراتيجيه تشارك فيها كافة القطاعات والهيئات والمنظمات المعنية بالتنمية الريفية وتستطلع آراء الفلاحين وتطلعاتهم وحاجاتهم.

٣ - تعميق اللامركزية وذلك من خلال تحويل الإدارة المحلية إلى فلسفة شاملة للحكم المحلى الذى يستند الى الأساليب الديمقراطية فى إختيار مجالسه والقائمة عليه، بما يضمن التعرف على الإحتياجات الأساسية للناس، وتوجيه الفوائض الريفية للتنمية الريفية، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة فى حقل التنمية الريفية.

٤ - الهجوم المباشر على ثقافة القهر والفقير والسلبية والإنسحاب من خلال التحسين المستمر فى ظروف الحياة من ناحية، كذلك الهجوم غير المباشر حيث تلعب الإتصالات الجماهيرية والشخصية والإعلام وغير ذلك نورا هاما .



**أما المتطلبات المباشرة والخاصة بدعم المشاركة الشعبية فى التنمية  
الريفية بصورة مباشرة فيمكن رصد بعضها على النحو التالى.**

- ١ - توسيع قنوات ديمقراطية المشاركة الفعلية وليس الشكلية.
- ٢ - الدعم التشريعى والقانونى للمشاركة.
- ٣ - التدريب على المشاركة.
- ٤ - التعليم والتثقيف.
- ٥ - تهيئة المناخ العام المشجع للمشاركة الإيجابية.
- ٦ - تضافر جهود الأجهزة التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية فى هذا الصدد.  
وغير ذلك من العناصر التى يمكن الإفاضة فيها حتى يمكن ان يشارك  
المواطنون فى تحديد الاحتياجات وتشكيل القرارات ورسم السياسات بل  
والمساهمة فى صنعها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها أملا فى الوصول إلى حياة  
أفضل ومجتمع أكثر تقدما وتحقيقا لتنمية شاملة متكاملة وسيلتها الانسان  
وهدفها الانسان ولايتأتى ذلك إلا من خلال مجتمع المشاركين لامجتمع المتفرجين  
الصامتين.

**والله ولى التوفيق،**

### هوامش

- ١ - من خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى فى ٨/١١/١٩٩١.
- ٢ - من خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى فى ١٥/٥/١٩٨٢ .
- ٣ - محبوب الحق، ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ ، ص ٦١
- ٤ - المصدر نفسه والمكان نفسه